دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان

فهد عبد الله تراك الشمري

باحث دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل

أ.د/ ياسر عبدالحميد دياب

أستاذ الاقتصاد الزراعي وعميد كلية الزراعة والموارد الطبيعية– جامعة أسوان

د/ حسين حسن على آدم

أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد كلية الزراعة والموارد الطبيعية– جامعة أسوان

الملخص

يمتلك السودان موارد عديدة ومتنوعة يجعلها تنطلق نحو بنية زراعية وصناعية متنوعة ينطلق منها للانتاج الكبير إذا توافرت الشروط المواتية لذلك، ومن بينها تحرير وتشجيع القطاع الخاص بالتمويل الميسر مما يؤدى لزيادة معدلات نمو الانتاج الاجمالى الحقيقى مع دفع باقى المتغيرات الاقتصادية الكمية فى الاتجاه الايجابى الامر الذى يؤدى فى النهاية لدعم موقف ميزان المدفوعات. ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية التى مرت بها السودان، والاجراءات التى إتخذتها السلطات النقدية والمالية نحو تعزيز النشاط والأداء الكلى لاقتصاد السودان، أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية المتأزمة والتى انعكست على ميزان مدفوعاته الذى يصف تدهوراً كبيراً فى صادراته وتزايداً كبيراً فى وارداته. لذلك يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨) وتحليل موقف مكوناته واتجاه تأثيرها على الميزان الكلى، ودراسة العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى التعرف على أسباب الاختلال فى ميزان المدفوعات فى السودان.

كلمات مفتاحية: دراسة اقتصادية، ميزان المدفوعات، السودان.

Abstract

Sudan has many and varied resources that make it move towards a diversified agricultural and industrial structure from which to produce large production if the favorable conditions are met, including liberating and encouraging the private sector with concessional financing, which leads to an increase in the growth rates of real total production while pushing the rest of the quantitative economic variables in a positive direction, which leads to In the end to support the balance of payments position. As a result of the economic and political changes that Sudan has undergone, and the measures taken by the monetary and financial authorities towards enhancing the activity and overall performance of Sudan's economy, this has exacerbated the crisis's economic problems, which were reflected in its balance of payments, which describes a significant deterioration in its exports and a significant increase in its imports. Therefore, the research mainly aims to study the performance of the balance of payments during the period (1990-2018), analyze the position of its components and the direction of their impact on the overall balance, and study the factors affecting the balance of payments, in addition to identifying the causes of the imbalance in the balance of payments in Sudan. The study concluded the following:

The **imbalance in the balance of payments** in Sudan during the period referred to can be summarized as follows:

- Weak exports and their lack of diversification, as they depended entirely on oil exports, and then after the loss of oil with the secession of the south, the economy suffered a major deterioration as a result of the lack of diversification of exports due to the weak production structure, with the increase in imports, which means that the country is heading towards a consumer and service trend.
- Structurally weak foreign direct investment, as it was limited to the oil sector.
- Weakness of the productive structure in the country, especially in the industrial and agricultural sectors, and consequently the weakness of exports and the increase of imports, which led to the exacerbation of the deficit in the balance of payments.
- Weak net loans and grants due to the global economic blockade that Sudan suffers from.

As regard to the means of monetary policy and its relationship with the balance of payments in Sudan through an economic and statistical analysis of the impact of the exchange rate and inflation on the balance of payments in Sudan. This means that there is a causal relationship between the exchange rate and the balance of payments. In addition, the inflation variable was in line with the economic theory in the relationship with the balance of payments, and the significance of this relationship is not proven.

According to the previous results, the study recommends the following:

- Follow the floating system (managed) in order for the exchange rate to be directed mainly to encourage exports and reduce imports in the first place and prevent the import of luxury goods to ease pressure on the exchange rate.
- Reducing government spending to the minimum possible to ease pressure on the balance of payments.

مقدمة:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة الكبرى التى تعكس النشاط والأداء الكمى لإقتصاد أى دولة وهو المحصلة النهائية لموقف دائنية ومديونية الدولة سواء فى إتجاه العجز أو الفائض.

يتأثر ميزان المدفوعات بعدة عوامل منها الصادرات والواردات، والاستثمار الاجنبى المباشر، والأصول والإلتزامات الاجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية، وسعر الصرف، والتضخم حيث تؤثر هذه العوامل تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على حركة الميزان حيث يؤثر كل من سعر الصرف وهامش الربح (سعر الفائدة) مثلاً على حجم الصادرات والواردات وعلى حركة رؤوس الاموال من والى دولة ما مما ينعكس على المحصلة النهائية لموقف ميزان المدفوعات.

ويمتلك السودان موارد عديدة ومتنوعة يجعلها تنطلق نحو بنية زراعية وصناعية متنوعة ينطلق منها للانتاج الكبير إذا توافرت الشروط المواتية لذلك، ومن بينها تحرير وتشجيع

القطاع الخاص بالتمويل الميسر مما يؤدى لزيادة معدلات نمو الانتاج الاجمالى الحقيقى مع دفع باقى المتغيرات الاقتصادية الكمية فى الاتجاه الايجابى الامر الذى يؤدى فى النهاية لدعم موقف ميزان المدفوعات.

مشكلة البحث:

نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية التى مرت بها السودان، والاجراءات التى إتخذتها السلطات النقدية والمالية نحو تعزيز النشاط والأداء الكلى لاقتصاد السودان، أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية المتأزمة والتى انعكست على ميزان مدفوعاته الذى يصف تدهوراً كبيراً فى صادراته وتزايداً كبيراً فى وارداته.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨) وتحليل موقف مكوناته واتجاه تأثيرها على الميزان الكلى، ودراسة العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى التعرف على أسباب الاختلال فى ميزان المدفوعات فى السودان.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

للوصول للأهداف البحثية اتبع البحث المنهج الوصفى والكمى باستعراض أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات فى السودان، باستخدام تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٩)، وقسمت فترة الدراسة حسب تطورات

السياسة النقدية والمالية فى السودان، واعتمد البحث على المصادر الثانوية من الكتب والمراجع والرسائل الجامعية، والدوريات العلمية، والنشرات والتقارير الاقتصادية والسنوية التى يصدرها بنك السودان المركزى، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى.

النتائج والمناقشات

أولاً: أداء ميزان المدفوعات فى السودان

أ- أداء ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٨)

تميزت هذه الفترة بضعف الصادرات واعتمادها على محصول واحد هو القطن مع تزايد الواردات ومنها تزايد الواردات الحكومية، وغياب القطاع الصناعى، كما تزايد بند الواردات الذى كان له الأثر الواضح فى عجز الميزان خلال الفترة سجلت فيها الحكومة عجزاً حيث ارتفعت وارداتها من ٤٤٨.٧ مليون دولار عام ١٩٩٥ الى ٦٢٤.٧ مليون دولار ١٩٩٦ واستمرت هذه الزيادة فى السنوات التالية، كما حقق الميزان خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٨ عجزا متصلا بسبب العجز المستمر فى الميزان التجارى لضعف الصادرات، عدا الاعوام ١٩٨٩، ١٩٩٤، ١٩٩٨ فقد حقق فائضا واضحا بسبب تحسن حساب الخدمات عامى ١٩٨٩، ١٩٩٨ مع تحسن حساب رأس المال خلال الاعوام الثلاثة مجتمعة. ويرجع العجز فى الميزان خلال الفترة بالاضافة لعجز الميزان التجارى الناتج من ضعف الصادرات وتزايد الواردات إلى ضعف الحساب المالى والرأسمالى أيضا بخاصة عدم وجود صافى استثمارات للداخل

ابتداء من عام ١٩٩٠ حتى نهاية الفترة فى ١٩٩٨ حيث ظهر صافى الاستثمار الاجنبى المباشر لأول مرة بمبلغ ٣٧٠.٧ مليون دولار فى العام ١٩٩٨ بسبب

جدول (١): مكونات ميزان المدفوعات السودانى بالمليون جنيه خلال الفترة ١٩٩٠– ١٩٩٨.

البند	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الحساب الجارى	12.4	-488.2	-365.9	-456.7	-546.7	-576.2	-872.8	-827.3	-957.4
حساب رأس المال	169	735.6	334.6	186.6	210	340.6	90.1	182.7	379.1
اجمالى الحساب الجارى والرأسمالى	181.4	247.4	-31.3	-270.1	-336.7	-235.6	-782.7	-644.6	-578.3
الخطأ والسهو	-257.5	-348.7	-26.8	232.4	354.6	228.5	719	608.4	603.4
الميزان الكلى	-76.1	-101.3	-58.1	-37.7	17.9	-7.1	-6.9	-36.2	25.1

المصدر: بنك السودان المركزى ،التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى.

دخول الاستثمارات فى قطاع البترول. لذا تميزت هذه الفترة أيضا بغياب الاستثمارات الاجنبية المؤثرة طيلة هذه الفترة.

ب– أداء ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة من (١٩٩٩–٢٠٠٤)

تميزت هذه الفترة ببداية ظهور النفط كمورد رئيسى بقطاع الصادر، كما شهدت الفترة من عام ١٩٩٩– ٢٠٠٤ فائضا مستمرا فى ميزان المدفوعات بسبب الأثر الواضح لصادرات البترول بإستثناء عام ٢٠٠١ بسبب هبوط الصادرات من ١٨٠٦.٧مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٩٨.٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ مع زيادة الواردات من ١٣٦٦.٤١مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤.٨٤ مليون دولار فى عام

٢٠٠١. كما سجل حساب الخدمات عجزا متصلاً ابتداء من عام ٢٠٠٠ بحوالى ٩٥٧.٨٥ مليون دولار. كما شهدت نفس الفترة تحسنا مؤثراً للحساب المالى والرأسمالى بسبب تزايد صافى الاستثمارات بسبب الزيادة فى الاستثمارات النفطية حيث تزايدة صادرات النفط من ٢٧٥.٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ الى ٣١٠٠.٤٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤. وشهدت هذه الفترة بعدم الاهتمام بالذهب والزراعة وصادرات الثروة الحيوانية مع تزايد إيرادات النفط والاعتماد الكبير على النفط وعدم تحريك القطاعات الانتاجية الاخرى، وعدم الاستفادة من الموارد النفطية لتطوير القطاع الزراعى ولا الشروع فى بناء قطاع صناعى يركز على الصناعات التحويلية لدعم ميزان المدفوعات.

جدول (٢): مكونات ميزان المدفوعات السودانى بالمليون جنيه خلال الفترة ١٩٩٩– ٢٠٠٤.

البند	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الحساب الجارى	-431.41	-517.6	-1216.7	-973.6	-938.5	-818.2
حساب رأس المال والحساب المالى	418.4	299.6	490.4	841.4	1390.	1353.8
اجمالى الحساب الجارى والرأسمالى	-13	-217.9	-726.3	-132.1	451.5	535.6
الخطأ والسهو	123.1	325.9	598.7	432.1	-28.8	194.5
الميزان الكلى	110	108	-127.6	300	422.5	730.2

المصدر: بنك السودان المركزى ،التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى.

ج– أداء ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة من (٢٠٠٥–٢٠١١)

شهدت هذه الفترة توقف الحرب بجنوب السودان بعد توقيع اتفاقية السلام بين حكومة السودان وجنوب السودان فشهدت بداية هذه الفترة تزايد واردات الحكومة ثم

انخفضت فى الاعوام الاخيرة لهذه الفترة. كما سجل ميزان المدفوعات عجزا مستمرا خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١١ وذلك لتزايد العجز فى الحساب الجارى طوال الفترة بسبب تزايد الواردات مع تزايد حساب الخدمات والتحويلات لصالح الخارج عدا عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ حيث حقق الميزان فائضاً فى عام ٢٠٠٥ بسبب التحسن الكبير فى حساب رأس المال والحساب الرأسمالى مقارنة بالسنوات السابقة له، وعام ٢٠٠٨ كان السبب فى تحقيق الفائض هو القفزة المقدرة فى صادرات النفط التى بلغت ١١٠٩٤.١مليون دولار كأعلى معدل خلال سنوات النفط. وتزايدت صادرات الذهب مع تأرجح صادرات الثروة الحيوانية وعدم الإهتمام بالزراعة خلال تلك الفترة.

جدول (٣): مكونات ميزان المدفوعات السودانى بالمليون جنيه خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١١.

البند	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الحساب الجارى	-2830.3	-4918.7	-3268.2	-2508.3	-4926.5	-1715	-1341
حساب رأس المال والحساب المالى	2427.1	4611	2945.6	439.5	4747.1	2671.5	749.5
اجمالى الحساب الجارى والرأسمالى	-403.2	-308.4	-322.6	-2068.8	-179.4	956.5	-591.5
الخطأ والسهو	933.6	99.8	40.7	2089.9	-376.4	-983.3	-88.6
الميزان الكلى	530.4	-208.6	-281.9	21.1	-555.7	-26.8	-680.1

المصدر: بنك السودان المركزى ،التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى.

د– أداء ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة من (٢٠١٢–٢٠١٨)

تميزت هذه الفترة بفقدان الصادرات للنفط كمورد رئيسى وانكشاف ضعف الجهاز الانتاج بخاصة القطاع الصناعى واهمال الزراعة خلال الفترة النفطية. كما سجل ميزان المدفوعات عجزا مستمرا طوال الفترة بإستثناء عامى ٢٠١٤، ٢٠١٥ وسبب العجز هو تدهور الصادرات بسبب فقدان النفط بانفصال جنوب السودان مع عدم انخفاض الواردات بنفس المعدل بل تزايدت الواردات مما اظهر عجزا مستمرا بالحساب الجارى انعكس اثره على الميزان الكلى. ومن ملامح هذه الفترة انه لم تظهر زيادة مؤثرة فى صافى الاستثمار الاجنبى طيلة هذه الفترة، كما انخفضت القروض الرسمية. كما تراجع الاستثمار الاجنبى المباشر لخروج الشركات المستثمرة بالنفط لصالح الجزء الجنوبى المنفصل مما يعكس ضعف الاستثمار الاجنبى المباشر فى القطاعات الاخرى غير النفطية. بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتحريك وتنويع القطاعات الانتاجية الاخرى خاصة عند فقدان النفط بانفصال جنوب السودان. وبدأت تتحسن مساهمة قطاعات الذهب والثروة الحيوانية والسلع الزراعية فى الصادرات بعد فقدان النفط مع تخفيض قيمة العملة المحلية مما أدى لتحفيز الصادرات وبداية تحجيم الواردات.

جدول (٤): مكونات ميزان المدفوعات السودانى بالمليون جنيه خلال الفترة (٢٠١٢– ٢٠١٨).

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الحساب الجارى	-6241.8	-5821.9	-3545.9	-5460.8	-4226.1	-5062.5	-4678.5
حساب رأس المال والحساب المالى	3768.3	4314.6	2189.6	5399.1	3536.3	3726.3	3101.9
اجمالى الحساب الجارى والرأسمالى	-2473.5	-1507.3	-1355.9	-61.7	-689.8	-1336.2	-1576.6
الخطأ والسهو	2449.4	1489.7	1352.7	100.1	671.1	1323.4	1551.4
الميزان الكلى	-24.1	-17.6	3.3	38.4	-18.7	-12.8	-25.2

المصدر: بنك السودان المركزى ،التقارير السنوية للعرض الإقتصادى والمالى.

ومما سبق يمكن إيجاز ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة المشار إليها بالأتى:

١– ضعف الصادرات وعدم تنوعها إذ كان سائدا قبل الفترة التفطية الاعتماد على صادر القطن، ثم بالحقبة النفطية تم الاعتماد كليا على صادارت النفط، ثم بعد فقدان البترول بانفصال الجنوب تعرض الاقتصاد لتدهور كبير نتيجة لعدم تنويع الصادارت بسبب ضعف البنية الانتاجية بالبلاد خاصة القطاع الصناعى الذى يصف ضعفا هيكليا مع غلبة الاعتماد على المواد الخام فى الصادارت (القطن ثم النفط الخام).

٢– تزايد الواردات وتزايد العجز فى حساب الخدمات والتحويلات ابتداء من بداية الحقبة النفطية حتى بلغت الواردات ذروتها إلى ٨٨٣٩.٤ مليون دولار عام ٢٠١٠، والى ٨٩٢٩.٣٠ مليون دولار عام ٢٠١٣ وبلغ العجز بحساب الخدمات والتحويلات

ذروته الى حدود ٥٩٤٩.٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨ ما يعنى اتجاه البلاد اتجاها استهلاكيا وخدمياً.

٣- تميزت الفترة بضعف الاستثمار الاجنبى المباشر هيكليا، حيث أن الفترة التى تزايد فيها هذا الحساب كان مقتصراً على القطاع النفطى ومع انتهاء عصر النفط نتيجة الانفصال انكشف ضعفه وتراجع هذا الحساب لعدم تنوعه على باقى القطاعات الاقتصادية.

٤- أدى توسع الحكومة فى اصدار الاوراق المالية إبتداء من العام ٢٠١٢ م حتى العام ٢٠١٨ م لسد عجز الموازنة العامة إلى إزاحة الاستثمار المباشر مما ادى إلى تعميق ضعف البنية الانتاجية بالبلاد خاصة بقطاعى الصناعة والزراعة ومن ثم ضعف الصادرات وتزايد الواردات مما أفضى الى مفاقمة العجز بميزان المدفوعات.

٥- ضعف صافى القروض والمنح لما يعانيه السودان من حصار اقتصادى عالمى.

٦- عليه وبالمحصلة كان الاتجاه العام لموقف ميزان المدفوعات فى السودان هو العجز.

ثانياً: أسباب الاختلال فى ميزان المدفوعات فى السودان

١- ضعف الأداء الانتاجى:

بسبب الزيادة المستمرة فى الواردات سواء الحكومية وواردات القطاع الخاص مع ضعف الصادرات التى لم تواكب الزيادة فى الواردات والعجز فى حساب الخدمات والتحويلات. وضعف الصادرات نتيجة إعتماد اقتصاد السودان على قطاع محدود من الصادرات الزراعية، ثم بعد ظهور النفط اعتمد السودان على الصادرات النفطية ولم ينوع سلة صادراته كما لم يتمكن السودان من إنشاء بنية صناعية وزراعية واسعة ومتنوعة خاصة الصناعات التحويلية.

٢- عدم استقرار تدفق الإستثمار الأجنبى المباشر

شهد الاستثمار الأجنبى المباشر تراجعاً كبيراً خلال الفترة ١٩٨٩- ١٩٩٧، بينما زاد حجم الاستثمار الأجنبى المباشر خلال حقبة ظهور النفط بداية من ١٩٩٨ وذلك لإقبال الشركات الاجنبية على الاستثمار بقطاع النفط، ومع انفصال الجنوب السودانى عام ٢٠١١ بدأ التراجع المستمر فى حجم صافى الاستثمار الاجنبى المباشر بالبلاد، ولذلك كان لصادرات النفط أثر كبير على ميزان المدفوعات إذ حقق طفرة فى حجم الصادرات وفى حجم صافى الاستثمار الاجنبى المباشر خلال ظهور البترول ثم بدأ بالتراجع بعد ذلك.

٣- ضعف القروض والمنح

تعتبر الديون والقروض تدفقا للداخل يؤثر إيجاباعلى ميزان المدفوعات فى الاجل القصير، ومع تفاقم الديون يؤدى الى تزايد سداد فوائدها، الامر الذى ينعكس سلباً على

ميزان المدفوعات. وبسبب الحصار الاقتصادى الذى تم فرضه على حكومة السودان بعد عام ١٩٨٩ لم يظهر الفارق للقروض والمنح على ميزان المدفوعات بصورة مباشر.

٤- سعر الصرف

فى ظل تحديد السلطات النقدية الرسمية لسعر الصرف، لم تكن هناك تأثير كبير لهذا المتغير على ميزان المدفوعات فى السودان بصورة مباشرة سواء بتحقيق فائض أو عجز.

٥- التضخم

لم يرتبط هذا المتغير بصورة مباشرة بميزان المدفوعات من حيث تحقيق الفائض أو العجز بميزان المدفوعات.

ثالثاً: وسائل السياسة النقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات في السودان

استخدم البنك المركزى السودانى أدوات السياسة النقدية التى تنحصر في طريقتين للتحكم في عرض النقود والإئتمان المصرفى ألا وهما الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة أو كليهما وتأثيراتها على معدل ميزان المدفوعات كما يلى:

١- أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان.

من جدول (٥) يتضح انخفاض سعر الصرف خلال الفترة ١٩٩٠ –١٩٩٨ ولم يستقر إلا بعد ظهور النفط بداية من ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠١١، ثم تراجع مرة أخرى بعد خروج النفط من سلة الايرادات ومصادر العملة الأجنبية نتيجة انفصال جنوب السودان،

وواصل تدهوره حتى عام ٢٠١٨ وهو ما يعنى عدم موضوعية سعر الصرف الذى كان يتحدد بواسطة السلطات النقدية بالسودان، لذا لم يرتبط ميزان المدفوعات بصورة مباشرة مع هذا التغير. ويتم توضيح ذلك من خلال فترات زمنية يتم عرضها فى هذا الجزء من خلال جدول (٥).

جدول (٥): سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السودانى وميزان المدفوعات السودانى بالمليون جنيه خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	999
سعر الصرف	0.005	0.007	0.097	0.159	0.290	0.581	1.251	1.576	2.008	2.53
ميزان المدفوعات	-76.1	-101.3	-58.1	-37.7	17.9	-7.1	-6.9	-36.2	25.1	110
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	009
سعر الصرف	2.57	2.59	2.63	2.61	2.58	2.44	2.17	2.02	2.09	2.30
ميزان المدفوعات	108	-127.6	300	422.5	730.2	530.4	-208.6	-281.9	21.1	55.7
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
سعر الصرف	2.31	2.67	3.57	4.76	5.74	6.03	6.21	6.68	24.33	
ميزان المدفوعات	-26.8	-680.1	-24.1	-17.6	3.3	38.4	-18.7	-12.8	-25.2	

المصدر: جمعت من: تقارير البنك السودانى المركزى، والجهاز المركزى للإحصاء، اعداد مختلفة.

وتم تقدير العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترات تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى ومرحلة تطورات السياسة النقدية بعد تطبيق الاصلاح الاقتصادى واخيرا مرحلة تطورات السياسة النقدية بعد انفصال جنوب

السودان عام ٢٠١١، ولم يظهر أى تأثير لسعر الصرف على ميزان المدفوعات[١] باستثناء فترة ما بعد تطبيق الاصلاح الاقتصادى وتطبيق اتفاقية السلام الشامل ١٩٩٩– ٢٠١٠ حيث **أمكن الحصول على المعادلة التالية:**

$$BoP = -2307.5 + 995.5\,EX$$
$$(2.34)^*$$
$$R^{/2} = 0.35 \qquad F = 5.47^*$$

أ– التقييم الاقتصادى:

يتضح إشارة الثابت سالبة وهى تتفق مع فروض النظرية وهى تمثل ناتج ميزان المدفوعات عند ما تكون جميع المتغيرات تساوى صفر أى تمثل الحد الأدنى لناتج ميزان المدفوعات.

إشارة معامل سعر الصرف موجبة وهى مخالفة للمنطق الاقتصادية وتعنى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف واختلالات ميزان المدفوعات. ويرجع ذلك لاعتماد السودان على صادرات البترول فقط خلال هذه الفترة دون السلع والمنتجات الأخرى، وكذلك عند فقد السودان لمورد البترول لصالح دولة جنوب السودان بعد عام ٢٠١١ لذلك أثر ذلك

(١) المعادلات غير معنوية بالملحق.

المورد على حصيلة النقد الأجنبى وبالتالى على سعر الصرف المعتمد وقتها على صادرات البترول فقط.

ب- التقييم الاحصائى:

- معامل التحديد يساوى ٠.٣٥ وهذا يعنى أن سعر الصرف مسئول بنسبة ٣٥٪ بالنسبة للمتغير التابع، والباقى ٦٥٪ عبارة عن أثر المتغيرات العشوائية غير المضمنة فى النموذج.
- القيمة الاحتمالية لمعامل سعر الصرف تساوى ٠.٠٤ وهى أقل من ٠.٠٥ مما يعنى وجود علاقة سببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

٢- ثانياً: أثر التضخم على ميزان المدفوعات في السودان.

بدأ التضخم متصاعدا ومتذبذبا حتى استقر بداية من عام ٢٠٠٠، ثم بدأ فى التصاعد الملحوظ بعد فقدان النفط حيث بلغ ٣٥.١٥ عام ٢٠١٢ ثم ٦٣٪ عام ٢٠١٨، كما لم يرتبط هذا المتغير بصورة مباشرة بميزان المدفوعات من حيث تحقيق الفائض أو العجز بالميزان.

وعند تحليل فترة الدراسة وفقاً للمراحل الاقتصادية والسياسية التى مرت بها دولة السودان على وخاصة على مستوى التضخم وميزان المدفوعات يتضح الأتى:

– أن فترة ما قبل برنامج الاصلاح الاقتصادى ارتفع خلالها معدلات التضخم بالبلاد وارتفاع مستوى الأسعار مما أدى إلى حدوث اختلالات وعجز فى ميزان المدفوعات وعدم معنوية هذه العلاقة من الناحية الإحصائية.

– تميز أداء معدل التضخم خلال فترة ما بعد تطبيق الاصلاح الاقتصادى وتطبيق اتفاقية السلام الشامل ١٩٩٩– ٢٠١٠ بإنخفاضه إلى مستويات مقبولة خاصة مع مباحثات السلام مع جنوب السودان وظهور البترول والصادرات منه مما أدى إلى تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات، وعلى الرغم من ذلك لم تتبين معنوية تلك العلاقة إحصائياً.

– خلال فترة ما بعد انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١ ارتفع معدلات التضخم مرة أخرى ومصاحبة لتحقيق عجز فى ميزان المدفوعات نظراً لخروج ايرادات النفط من ايرادات الدولة لإنفصال دولة جنوب السودان، وعدم اعتماد دولة السودان على تنوع صادراتها، إلا أن ذلك لم يؤكد معنوية العلاقة بين مستوى التضخم وعجز ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

جدول (٦): التضخم وميزان المدفوعات السودانى بالمليون جنيه خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	999
التضخم	65.2	123.6	117.6	101.4	115.4	68.4	132.8	46.7	17.1	16

ميزان المدفوعات	-76.1	-101.3	-58.1	-37.7	17.9	-7.1	-6.9	-36.2	25.1	110
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	009
التضخم	8	4.9	8.3	7.7	8.4	8.5	7.2	8	14.3	1.2
ميزان المدفوعات	108	-127.6	300	422.5	730.2	530.4	-208.6	-281.9	21.1	55.7
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
التضخم	13.2	18.1	35.6	36.5	36.9	16.9	17.8	32.4	63.3	
ميزان المدفوعات	-26.8	-680.1	-24.1	-17.6	3.3	38.4	-18.7	-12.8	-25.2	

المصدر: جمعت من: تقارير البنك السودانى المركزى، والجهاز المركزى للإحصاء، اعداد مختلفة.

الملخص والتوصيات

يمتلك السودان موارد عديدة ومتنوعة يجعلها تنطلق نحو بنية زراعية وصناعية متنوعة ينطلق منها للانتاج الكبير إذا توافرت الشروط المواتية لذلك، ومن بينها تحرير وتشجيع القطاع الخاص بالتمويل الميسر مما يؤدى لزيادة معدلات نمو الانتاج الاجمالى الحقيقى مع دفع باقى المتغيرات الاقتصادية الكمية فى الاتجاه الايجابى الامر الذى يؤدى فى النهاية لدعم موقف ميزان المدفوعات. ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية التى مرت بها السودان، والاجراءات التى إتخذتها السلطات النقدية والمالية نحو تعزيز النشاط والأداء الكلى لاقتصاد السودان، أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية المتأزمة والتى انعكست على ميزان مدفوعاته الذى يصف تدهوراً كبيراً فى صادراته وتزايداً كبيراً فى وارداته. لذلك يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨) وتحليل موقف مكوناته واتجاه تأثيرها على الميزان الكلى،

ودراسة العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى التعرف على أسباب الاختلال فى ميزان المدفوعات فى السودان. وخلصت الدراسة إلى ما يأتى:

– تميز أداء **ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة من (١٩٩٠–١٩٩٨)** بضعف الصادرات واعتمادها على محصول واحد هو القطن مع تزايد الواردات ومنها تزايد الواردات الحكومية، وغياب القطاع الصناعى، كما تزايد بند الواردات الذى كان له الأثر الواضح فى عجز الميزان خلال الفترة، وتميزت **الفترة من (١٩٩٩–٢٠٠٤)** ببداية ظهور النفط كمورد رئيسى بقطاع الصادر، كما شهدت فائضا مستمرا فى ميزان المدفوعات بسبب الأثر الواضح لصادرات البترول، بينما شهدت هذه الفترة عدم الاهتمام بالذهب والزراعة وصادرات الثروة الحيوانية مع تزايد إيرادات النفط والاعتماد الكبير على النفط وعدم تحريك القطاعات الانتاجية الاخرى، وعدم الاستفادة من الموارد النفطية لتطوير القطاع الزراعى ولا الشروع فى بناء قطاع صناعى يركز على الصناعات التحويلية لدعم ميزان المدفوعات. **وفى الفترة من (٢٠٠٥–٢٠١١)** توقفت الحرب بجنوب السودان بعد توقيع اتفاقية السلام بين حكومة السودان وجنوب السودان فشهدت بداية هذه الفترة تزايد واردات الحكومة ثم انخفضت فى الاعوام الاخيرة لهذه الفترة. كما سجل ميزان المدفوعات عجزا مستمرا خلال تلك الفترة وذلك لتزايد العجز فى الحساب الجارى طوال الفترة بسبب تزايد الواردات. كما سجل **أداء ميزان المدفوعات**

فى السودان خلال الفترة من (٢٠١٢-٢٠١٨) عجزا مستمرا بسبب تدهور الصادرات بسبب فقدان النفط بانفصال جنوب السودان مع عدم انخفاض الواردات بنفس المعدل بل تزايدت الواردات مما اظهر عجزا مستمرا بالحساب الجارى انعكس اثره على الميزان الكلى، ومن ملامح هذه الفترة انه لم تظهر زيادة مؤثرة فى صافى الاستثمار الاجنبى طيلة هذه الفترة، كما انخفضت القروض الرسمية. كما تراجع الاستثمار الاجنبى المباشر لخروج الشركات المستثمرة بالنفط لصالح الجزء الجنوبى المنفصل مما يعكس ضعف الاستثمار الاجنبى المباشر فى القطاعات الاخرى غير النفطية. بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتحريك وتنويع القطاعات الانتاجية الاخرى خاصة عند فقدان النفط بانفصال جنوب السودان. وبدأت تتحسن مساهمة قطاعات الذهب والثروة الحيوانية والسلع الزراعية فى الصادرات بعد فقدان النفط مع تخفيض قيمة العملة المحلية مما أدى لتحفيز الصادرات وبداية تحجيم الواردات.

ومما سبق يمكن إيجاز الاختلال ميزان المدفوعات فى السودان خلال الفترة المشار إليها بالأتى:

– ضعف الصادرات وعدم تنوعها حيث تم الاعتماد كليا على صادارت النفط، ثم بعد فقدان البترول بانفصال الجنوب تعرض الاقتصاد لتدهور كبير نتيجة لعدم تنويع

الصادارت بسبب ضعف البنية الانتاجية، مع تزايد الواردات ما يعنى اتجاه البلاد اتجاها استهلاكيا وخدمياً.

– ضعف الاستثمار الاجنبى المباشر هيكليا، حيث كان مقتصراً على القطاع النفطى.

– ضعف البنية الانتاجية بالبلاد خاصة بقطاعى الصناعة والزراعة ومن ثم ضعف الصادرات وتزايد الواردات مما أفضى الى مفاقمة العجز بميزان المدفوعات.

– ضعف صافى القروض والمنح لما يعانيه السودان من حصار اقتصادى عالمى.

وبالنسبة لوسائل السياسة النقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات في السودان من خلال تحليلاً إقتصاديا وإحصائياً لأثر سعر الصرف والتضخم على ميزان المدفوعات فى السودان وأثبتت النتائج أن متغير سعر الصرف جاء متفقاً مع النظرية الاقتصادية فى العلاقة مع ميزان المدفوعات مع ثبوت معنوية تلك العلاقة، مما يعنى وجود علاقة سببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

وبالنسبة لعلاقة مستوى التضخم وميزان المدفوعات يتضح الأتى:

– أن فترة ما قبل برنامج الاصلاح الاقتصادى ارتفع خلالها معدلات التضخم بالبلاد وارتفاع مستوى الأسعار مما أدى إلى حدوث اختلالات وعجز فى ميزان المدفوعات وعدم معنوية هذه العلاقة من الناحية الإحصائية.

– تميز أداء معدل التضخم خلال فترة ما بعد تطبيق الاصلاح الاقتصادى وتطبيق اتفاقية السلام الشامل ١٩٩٩– ٢٠١٠ بإنخفاضه إلى مستويات مقبولة خاصة مع مباحثات السلام مع جنوب السودان وظهور البترول والصادرات منه مما أدى إلى تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات، وعلى الرغم من ذلك لم تتبين معنوية تلك العلاقة إحصائياً.

– خلال فترة ما بعد انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١ ارتفع معدلات التضخم مرة أخرى ومصاحبة لتحقيق عجز فى ميزان المدفوعات نظراً لخروج ايرادات النفط من ايرادات الدولة لإنفصال دولة جنوب السودان، وعدم اعتماد دولة السودان على تنوع صادراتها، إلا أن ذلك لم يؤكد معنوية العلاقة بين مستوى التضخم وعجز ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

وفى ضوء ما سبق توصى الدراسة بالاتى:

- إتباع نظام التعويم (المُدار) بغرض أن يكون سعر الصرف موجه بالأساس لتشجيع الصادرات وتقليل الواردات بالدرجة الأولى ومنع إستيراد السلع الفاخرة لتخفيف الضغط على سعر الصرف.
- تخفيض الانفاق الحكومى لأدنى حد ممكن لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.

المراجع

مراجع باللغة العربية

١. إبراهيم آدم حبيب وآخرون، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، ٢٠٠٦، ص١١

٢. بنك السودان المركزى، التقرير السنوى ,أعداد مختلفة.

٣. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٧٨، ص ٢٤٩

٤. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢، ص٤٩١

٥. حاتم سعيد أحمد، نموذج قياسى لميزان المدفوعات فى السودان للفترة ١٩٨٠– ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٦.

٦. الشاذلي عيسى حمد عبدالله، اثر السياسات النقدية فى ميزان المدفوعات فى الفترة من ٢٠٠٠–٢٠١٣، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد ٥، ٢٠١٥.

٧. الشاذلي عيسى حمد، أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠١١، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد ٢، ٢٠١٤.

٨. وزارة المالية والاقتصاد الوطنى: تقرير أداء الاقتصاد السودانى.

٩. وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، العرض الاقتصادى، أعداد مختلفة.

الملحق

تحليل العلاقة الانحدارية لسعر الصرف وميزان المدفوعات السودانى:

أ- فترة ما قبل الاصلاح الاقتصادى:

$$BoP = -54.3 + 34.8\ EX$$

$$(2.08)$$

$$R^{/2} = 0.38 \qquad F = 4.34$$

ب- فترة ما بعد انفصال السودان:

$$BoP = -158.3 + 8.8\ EX$$

$$(0.56)$$

$$R^{/2} = 0.06 \qquad F = 0.42$$

تحليل العلاقة الانحدارية للتضخم وميزان المدفوعات السودانى:

أ- فترة ما قبل الاصلاح الاقتصادى:

$$BoP = 31.16 - 0.77\ INF$$

$$(-0.61)$$

$$R^{/2} = 0.013 \qquad F = 0.37$$

ب- فترة ما بعد تطبيق الاصلاح الاقتصادى وتطبيق اتفاقية السلام الشامل ١٩٩٩-٢٠١٠:

BoP= -2.37 - 0.33 INF

(-0.86)

$R^{/2}$ = 0.09 F= 0.73

ب– فترة ما بعد انفصال جنوب السودان:

BoP= -253.7 + 5.02 INF

(0.84)

$R^{/2}$ = 0.11 F= 0.70